

## اقتصاد

## وزير الزراعة لـ«الوطن»: استلام محصول الشعير كان ضمن الطاقة القصوى

هناك غانم

درست اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء الحلول المناسبة للكميات الزائدة عن الحاجة من مادة الشعير للموسم الحالي بما يضمن مصلحة الفلاحين المنتجين وبما يسمح باستمرار الكميات المنتجة من الشعير بالشكل الأمثل، واعتمدت فتح باب تصدير المادة إلى الأسواق الخارجية، ودعم العملية التصديرية بالشكل المناسب بما يضمن الجدوى الاقتصادية للفلاحين والمزارعين والمصدريين استناداً إلى معايير التسعير العالمي.

وكلفت اللجنة وزارات الزراعة والإصلاح الزراعي والتجارة الداخلية وحماية المستهلك والمالية والاقتصاد والتجارة الخارجية إضافة إلى مصرف سورية المركزي التنسيق المشترك ووضع الآلية التنفيذية للعملية التصديرية خلال ثلاثة أيام. وفي تصريح لـ«الوطن» أكد وزير الزراعة أحمد القادري أن استلام محصول الشعير كان ضمن الطاقة القصوى هذا العام، إذ بلغ نحو ٣٣ ألف طن، لكن زادت كميات من المحصول ما دفع إلى طرح تصدير المادة، وهناك جهات أخرى هي المسؤولة عن التصدير.

وتأتي هذه الخطوة في ظل الإنتاج الوفير من مادة الشعير هذا الموسم والذي يزيد بشكل كبير عن احتياجات سورية لعدة سنوات وانسجاماً مع التوجه الحكومي الداعم للقطاع الزراعي وللحياض والمزارعين وبما يضمن التنمية المستدامة لهذا القطاع الحيوي والمهم على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

وكان مجلس الوزراء طلب في جلسته الأخيرة من اللجنة الاقتصادية وضع آلية لتصدير الفائض من مادة الشعير نتيجة استلام مؤسسة الأعلاف كميات كافية من المقتنات العلفية هذا الموسم وتم التأكيد على تقديم التسهيلات والمحفزات اللازمة لذلك بما يدعم القطاع الزراعي ويساعد الفلاحين على تصريف محاصيلهم.

وكان رئيس الاتحاد العام للفلاحين أحمد إبراهيم قد صرح لـ«الوطن» بأن استلام الشعير من الفلاحين متوقف منذ أربعة أيام، على حين هناك العديد من السيارات محملة بالمادة لا يتم استلامها من الفلاحين، علماً أن هناك سيارات تقف على الدور منذ عشرة أيام من دون جدوى، مطالباً باستلام حمولات سيارات الشعير التي تم إعطاؤها شهادات منشأ.

## قصي أحمد المحمد

أكد وزير الاتصالات والتقانة إياد الخطيب أهمية دور البيانات المفتوحة في تعزيز التوجهات الحكومية نحو اللامركزية في اتخاذ القرار وتعزيز الحضور الرقمي والخدمات الذكية والشافية مع المواطن ومكافحة الفساد الإداري، وتحفيز الابتكار، فضلاً عن الجهود الوطنية لتعزيز مبدأ الاستدامة الاقتصادية.

وخلال حضوره افتتاح ورشة العمل التي نظمتها الوزارة يوم أمس حول «البيانات المفتوحة»، أشار الخطيب إلى أن البيانات المفتوحة تعزز العلاقة بين الحكومة والمواطن بهدف تطوير السياسات والخدمات، لافتاً إلى أن انعقاد الورشة يأتي في الوقت الذي تعمل فيه الحكومة السورية على رسم معالم المستقبل من خلال التوجهات في استمرار العمل كفريق واحد لتحقيق رؤية سورية ما بعد الأزمة ٢٠٢٠.

وأشار إلى أن وزارة الاتصالات بصدد تعزيز التعاون مع الجهات الحكومية الشريكة في هذا المجال للتركيز على البيانات المفتوحة انسجاماً مع المستجدات العالمية والتطورات في هذا السياق.

ولفت الخطيب إلى أن الوصول إلى منصة البيانات المفتوحة يمكن المواطنين وقطاعات الأعمال الصغيرة والكبيرة من إجراء الأبحاث الدقيقة والاستفادة من البيانات المتاحة، وإعادة معالجتها واستخدامها لتطوير منتجات وخدمات متنوعة وفق الضوابط المنظمة لهذا الشأن.

الحكومة الشفافة.. بيانات ومعلومات تهم المواطن متاحة للجميع  
وزير الاتصالات: البيانات المفتوحة تعزز توجهات الحكومة نحو اللامركزية في اتخاذ القرار ومكافحة الفساد

وفي تصريح لـ«الوطن» بينت معاونة وزير التعليم العالي سحر الفاوم أن البيانات المفتوحة هي توجه عالمي وتدل على الشفافية والمصداقية، لافتاً إلى أن فتح بيانات المؤسسات الحكومية للمواطنين هي عملية حضارية، موضحة أنه من بين هذه البيانات موضوع التعليم الرقمي في وزارة التعليم العالي الذي يتم العمل عليه. ولفتت الفاوم إلى أن الوزارة تعمل على تحضير قاعدة بيانات وطنية رقمية ستحوّل إلى بيانات مفتوحة تعني بالبحث العلمي في كافة الأوجه، وهي أول مقاربه في هذا الاتجاه، لها أهداف كثيرة ستتيح للطلاب التعرف على الأبحاث والاستشهاد بأبحاث زملائهم.

بالإضافة إلى أنها تمكّن كل مسؤول من معرفة المعلومات حول أي معلومة تطلب وتتيح أيضاً إجراء دراسات عديدة يمكن لها أن تبين ما هو ناقص في الاختصاصات المهمة وأنواع الدراسات المهمة في سوق العمل وغيرها، مشيرة إلى وجود قرار سابق باعتماد البيانات المفتوحة أمام المستفيدين من خلال الحكومة الإلكترونية، إلا أن المحاولات ما زالت جديدة.

وأوضح معاون وزير الاتصالات غسان سايال لـ«الوطن» أن التوجه حالياً لجعل البيانات مفتوحة أمام المواطنين ليتمكن لهم إعادة استخدامها ونشرها في أي تطبيق يريدونه. وبين أن البيانات المفتوحة مهمة بالنسبة للحكومة لأنه يصب في مصلحة المواطن، وذلك من خلال عرض مشروعات القوانين والخدمات الموجودة وطريقة تقديمها

## الفاوم لـ«الوطن»: فتح بيانات المؤسسات الحكومية للمواطنين هي عملية حضارية

يمكن أن نتفح من خلال عمل إداري، وتوعية الكادر البشري في كيفية التعامل مع البيانات ونشرها، وكيفية الاهتمام بجودة البيانات لتكون مهيكلة وذلك ضمن معايير محددة. وبين خبير البيانات المفتوحة في الإسكوا كمال الملاح لـ«الوطن» أن جميع المواضيع التي يتم الحديث عنها فيما يتعلق بالبيانات الحكومية المفتوحة كلها هدفها تحسين دولية أو تضر بالعلاقات التجارية، وإنما هي بيانات تضم كل المعلومات التي تقدمها الجهات للعموم للاستفادة منها. وأشارت إلى أن هناك قوانين يجب أن يتم اعتمادها لاحقاً لإتمام العمل الحالي كقانون حماية البيانات الشخصية، وقانون حق النفاذ للمعلومة لإعطاء الإطار القانوني لنشر البيانات، بالإضافة إلى عمل مشترك لكل جهة حكومية لتحديد البيانات التي

تحصيلات بعض المنشآت زادت ثلاثة أضعاف والاتفاقيات ستغطي ٧٥ بالمئة من مطاعم دمشق  
مدير مالية دمشق لـ«الوطن»: ٥٠ بالمئة زادت التحصيلات الضريبية هذا العام

## عبد الهادي شباط

كشف مدير مالية دمشق محمد عبد لـ«الوطن» عن تحسن قيم التحصيلات الضريبية بمعدل ٥٠٪ هذا العام، ترافقت بزيادة في معدل التحقيقات وإنجاز مهم في ملف التراكم الضريبي. وبالاتصال ملف الإنفاق الاستهلاكي والاتفاقيات التي تعمل على إنجازها مالية دمشق، كشف عن عقد ٢٩٢ اتفاقية مع منشآت المطاعم السياحي وفق المرسوم ١٩ لعام ٢٠١٧ للنصف الثاني من العام الجاري (٢٠١٩)، مبيناً أن توقيع الاتفاقيات مع هذه المنشآت مازال مستمراً، وأنه من المتوقع أن تشمل هذه الاتفاقيات نحو ٧٥٪ من إجمالي المنشآت العاملة بدمشق وينطبق عليها أحكام المرسوم ١٩.

وعن أهمية مثل هذه الاتفاقيات والنتائج التي انعكست على واقع الإيرادات بين عبد أنها رفعت قيم التحصيلات من هذه المنشآت، مقارنة بما كان يحصل قبل توقيعها، والتي وصفها بالزهيدة، وزادت التحصيلات في بعض المنشآت بنسبة ٣٠٠٪. ولفت إلى أن الاتفاقيات الماضية التي نفذتها مديرية دمشق مع منشآت المطاعم السياحي حققت واردات أفضل بكثير للخزينة، كما وفرت الكثير من الوقت والجهد على الدوائر المالية،



وسمحت لها التركيز على تنفيذ العديد من المهام المالية الأخرى، وأسهمت هذه الاتفاقيات بالحد من العامل الشخصي في تحديد رسم الإنفاق الاستهلاكي وإنهاء حالات الفساد التي كانت ترافق عمليات التحصيل. واعتبر عبد أن تجديد تلك الاتفاقيات كل ستة أشهر سمح برعاية وضع المنشأة، وما يطرأ عليها من تغيرات، وتحديد رقم العمل بناء على واقع عمل المنشأة بما يحقق المصلحة المشتركة لطرفي الاتفاقية من الدوائر المالية والمنشآت السياحية، خاصة وأن تحديد رقم العمل الشهري يتم وفق عدة معايير لدى المالية مثل مكان ومنطقة المنشأة السياحية، وطبيعة التأهيل السياحي والخدمات التي تقدمها.

وجزم عبد بأن مالية دمشق هي الأكثر تطبيقاً للرسوم ١٩، كما تتجه للتوسع في تنفيذ الاتفاقيات مع المنشآت السياحية الخاصة بالطعام وضمنها صالات الشاي، وأن هناك حالة طلب متزايد من قبل أصحاب هذه المنشآت على توقيع اتفاقيات مع مالية دمشق، معتبراً أن الإقبال على الاتفاقيات بعد موشراً لنجاحها ومدى فعاليتها بما تحفقه من منفعة متبادلة للمالية والمنشآت المعنية. كما بين أن هناك تعاوناً وتنسيقاً بين المالية والسياحة، وأن المالية قدمت الكثير من المعلومات حول منشآت سياحية مستوفية شروط التأهيل السياحية لكنها لم تبادر لتصنيف نفسها لدى السياحة تهرباً من التكاليف المالية. وأكد أن المالية تعتبر المكلفين شركاء، ونتجه لزيادة الثقة معهم، وفي هذا الإطار استفاد الكثير من المكلفين خلال السنوات الماضية من الإعفاءات، وخاصة المكلفين في المناطق المنضرة، الأمر الذي أسهم بزيادة الثقة والتعاون مع الدوائر المالية في دمشق، ويتم العمل على تحديث برامج العمل والتوجه نحو الامتعة لتلافي الكثير من الأخطاء والتجاوزات الحاصلة والاستغناء قدر المستطاع عن العامل البشري لتحقيق معدلات أفضل من الحيادية في العمل وتطبيق المعايير والأنظمة الضريبية.

## مصدر في «محروقات» لـ«الوطن»: تدوير مخصصات السيارة الشهرية غير ممكن

## الوطن

الشهرية من البنزين المدعوم فهذا دليل على انه ليس بحاجة لها، لافتاً إلى أن الرصيد الشهري من البنزين لا يدور إلى الشهر الذي يليه لأن البنزين مدعوم، مبيناً أنه لو لم يكن هناك نظام الشرائح المدعومة وغير المدعومة فإنه كان بالإمكان إيجاد حل لهذا الأمر. ولفت المصدر إلى أن وزارة النفط خصصت كمية ١٠٠ لتر مدعومة بناء على دراسة حددت من خلالها احتياجات السيارة الشهرية، مشيراً إلى عدم وجود أي دراسة حالياً من وزارة النفط والثروة المعدنية بخصوص إضافة المخصصات المدعومة وغير المدعومة من البنزين التي لم يستفد منها صاحب السيارة إلى رصيد البطاقة الذكية في الشهر الذي يليه. هذا وكانت وزارة النفط والغاز والغازية قد حددت شرائح دعم البنزين عبر البطاقة الذكية بحسب نوع الأنليات، وتوزعت شريحة الدعم بين ١٠٠ لتر لائيكات الخاصة شهرياً بسعر ٢٢٥ ليرة سورية و٢٥٥ لتر لدرجات التارية المرخصة شهرياً بسعر ٢٢٥ ليرة سورية و٣٥٠ لتر للسيارات العمومية (التاكس) شهرياً بسعر ٢٢٥ ليرة سورية.

## ٢٠ مليار ليرة لدعم أسعار الفائدة قيد التنفيذ

## ميدا لـ«الوطن»: ندرس المنشآت المتضررة التي تستحق دعم الفائدة لإعلام المصارف بها

## رامز محفوظ



المبرم بين وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية متفحله ببيته دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات والمصارف العامة لتحديد آليات الدفع والتسوية اللازمة لصرف المبالغ المخصصة لدعم سعر الفائدة للمنشآت إذا كانت صغيرة أو كبيرة أو متوسطة، فإلّا يمكن أن يستفيد، كما لا تقتصر القطاعات المستهدفة على الصناعة أو الزراعة فقط. هذا وكان قد صدق رئيس مجلس الوزراء عماد خميس مؤخراً على مقترح اللجنة الاقتصادية بالموافقة على الاتفاق الإطاري

موقفة، ومن ثم تتواصل الهيئة مع المصارف لإعلامها بالمنشآت تستحق دعم الفائدة. ونوّه ميدياً بأنه في هذه الحالة سيكون هناك إمكانية لدعم الإنتاج المحلي الصناعي والزراعي، مبيناً أنه لم يتم التطرق إلى المنشآت إذا كانت صغيرة أو كبيرة أو متوسطة، فإلّا يمكن أن يستفيد، كما لا تقتصر القطاعات المستهدفة على الصناعة أو الزراعة فقط.

باختيار القطاعات والمناطق الجغرافية التي فعلاً هي بحاجة إلى دعم، ودعمها سوف يصب في مصلحة الاقتصاد الوطني كله، وفي مصلحة الإنتاج الصناعي والزراعي وغيره. وبين ميدياً أن هيئة دعم الإنتاج المحلي والصادرات لديها الخبرات فيما يخص آلية الإعلان والاختيار بين القطاع، أي على مستوى المنشآت، لافتاً إلى أن الهيئة ستقوم بعمل دراسات جدوى اقتصادية ودراسات فنية وتسويقية، لبيان المنشآت التي تستحق الدعم، من غيرها، التي لا تستحقه، علماً بأن الدراسات ستكون علمية

صرح رئيس هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات إبراهيم ميدياً لـ«الوطن» بأن الشركات والمنشآت المتضررة نتيجة الحرب الإرهابية على سورية بحاجة اليوم إلى دعم كبير، وهذا الأمر مكلف جداً، لذا عملت الحكومة على تخصيص ٢٠ مليار ليرة سورية لدعم سعر الفائدة لتلك الشركات.

ولفت إلى أن الحكومة خصصت هذا المبلغ كدعم فائدة، بمعنى أن الشركة التي يرغب أصحابها في إعادة هيكلتها، ويحتاجون إلى قروض للبناء أو لخطوط إنتاج.. وغيرها أصبح من المتاح أمامهم الحصول على قروض من المصارف العاملة في السوق السورية، إلا أن المصارف تطلب معدلات فائدة محددة، قد لا تكون هذه الشركات قادرة على دفعها، لذلك ارتأت الحكومة أن يتم دعمها جزءاً من الفائدة، وهو الفارق بين الذي تستطيع أن تدفعه المنشأة والمطلوب منها من المصارف. وبين ميدياً أن مبلغ ٢٠ مليار الذي تم تخصيصه لهذه الغاية، لافتاً إلى أن هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات يقع على عاتقها مهم في هذا الإطار، وصدقت رئاسة مجلس الوزراء على هذا الأمر مع وزارة الاقتصاد، التي بدورها سوف تقوم

## «المركزي» لـ«الوطن»: حدث مهم وسنشارك اجتماع العام المقبل بعد تسع سنوات غياب.. هيئة مكافحة غسل الأموال تحضر اجتماعاً دولياً مهماً

## الوطن

ومنها تطوير حضورها الدولي في المرحلة القادمة وتعزيز تعاونها مع وحدات التحريات المالية النظرية، على نحو يعزز أداءها، ويساعد على تطبيق التوصيات والمعايير العالمية وحسن الالتزام بها.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مصدر مسؤول في البنك المركزي أن هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب حريصة على المشاركة في مجموعة إيغومت لوحدات التحريات المالية لأهمية مثل هذه الاجتماعات، وما يتم تداوله فيها من نقاط وخبرات وأفكار خاصة لا يمكن الحصول عليها خارج هذه الاجتماعات، وهو ما يعزز عمل الهيئة محلياً وعالمياً، ويدعم أنماط عملها وآلياتها التنفيذية ويطور من أساليبها بما يمكنها من تحقيق غايتها، ولفت إلى أن الاجتماع القادم سيكون في المكسيك وستكون الهيئة حاضرة ومشاركة ما لم تحل دون ذلك أي معوقات.

يشار إلى أن مجموعة «إيغومت» تأسست عام ١٩٩٥ في بروكسل بهدف تعزيز التعاون المشترك وتبادل المعلومات بين وحدات التحريات المالية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهي تضم جمعاً لـ١٦ دولة، وقد شكت عضوية سورية في هذه المجموعة عام ٢٠٠٧ إنجازاً هاماً وتتويجاً لجهود الهيئة منذ تأسيسها، واعتراضاً بأن الجمهورية العربية السورية قد أنشأت وحدة تحريات مالية فعالة وانضمت بفاعلية إلى الجهود الدولية لمكافحة

شاركت هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في أعمال الاجتماع العام السادس والعشرين لمجموعة «إيغومت» لوحدات التحريات المالية، والذي تم انعقاده في مدينة لاهاي الهولندية خلال الفترة من ١ وحتى ٤ تموز ٢٠١٩، وذلك بعد تسع سنوات انقطاع، علماً بأن المجموعة مسؤولة عن تعزيز التعاون المشترك وتبادل المعلومات بين وحدات التحريات المالية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

واعتبر المصرف المركزي في بيان نشره على موقعه الإلكتروني أمس أن مشاركة الهيئة في هذا الاجتماع حدث مهم، وخصوصاً أنها تأتي بعد انقطاع عن المشاركة أكثر من تسعة أعوام، يعزى إلى المحاولات الحثيثة التي بذلتها العديد من الجهات لتغيير سورية عن الساحة الدولية، ومنعها من المشاركة في جميع الاجتماعات الدولية ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، محاولة بذلك نزع اسم الجمهورية العربية السورية بين الدول غير الملتزمة بالمعايير الدولية، لذلك تعتبر المشاركة السورية الفعالة في أي من تلك الأنشطة والاجتماعات نجاحاً كبيراً وخطوة في اتجاه العودة إلى الساحة الدولية.

كما اعتبرها «المركزي» أنها خطوة في اتجاه تحقيق الهيئة لأهدافها على الصعيد الخارجي،